قوله ولما لمجرد الاختصار مع امثلته لشدة اتصال هذا القول بالبحث السابق كما يدل عليه سوق كلامه قوله اذ لو كان
الدعاء بمعنى النداء المتعدى الى مفعول الخ المفهوم من الكشاف ان الدعاء المتعدى الى مفعول واحد قد يكون بمعنى
الذكر حيث قال فى تفسير الاية سموا بهذا او بهذا او اذكروا اما هذا واما هذا ويؤيده ما نقل فى سبب نزول الاية وهو
ان اهل الكتاب قالوا لرسول الله صلعم انك لتقل ذكر الرحمن وقد اكثر الله فى التورية هذا الاسم فنزلت قل ادعوا الله
او ادعوا الرحمن اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى فلا يلزم الشرك ولا عطف الشئ على نفسه ويصح اطلاق ايا نعم لو جعل الدعاء
بمعنى النداء لكان لما ذكره وجه على انه قد يجعل لفظه او للتخيير بين ان يدعوه بهذا الاسم تارة وبذلك اخرى كذا
فى شرح التبيان واعلم ان جعل الدعاء بمعنى التسمية المتعدية الى مفعولين يناسب بما روى عن ابن عباس رض
فى بيت نزول الاية وهو ان ابا جهل لعنه الله سمع رسول الله صلعم يقول يا الله يا رحمن فقال انه عليه السلام ينهانا ان نعبد
الهين وهو يدعو الهين اخر فانه حمل الاسمين على المسميين فرد بان المراد الاسم لا المسمى وجعله بمعنى التسمية المتعدية
الى مفعولين يناسب ما مر من سبب النزول وكلا السببين مذكوران فى الكشاف قوله وان صح بالواو باعتبار الصفات الخ ان قلت
لم جاز تعاطف الصفات بالواو ولم يجز عطف الصفة على الموصوف مع ان الاتحاد بحسب الذات والتغاير بحسب المفهوم جار
فى الموضعين قلت انما جاز تعاطف الصفات بها لانه لم يقصد بشئ منها الذات التى هى جهة الاتحاد بل المفهومات المتغايرة
بخلاف الموصوف والصفة فان ما به الاتحاد مراد بالاول لعموم السيد والهمام كثير الهمة والليث الاسد والكتيبة العسكر والمزدحم
موضع القتال قوله ولما ورد ماء مدين الاية ضمير ورد راجع الى موسى عم ومدين قرية شعيب عم والامراتان بنتاه عم و
الذود الطرد قوله حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما الخ للشيخين ان يقولا الترحم باعتبار ان السقى من الامر لاجل انفسهم و
الذود من المراتين لاجل انفسهما بلا مدخل لملاحظة خصوصية المسقى وتنزيل الفعل منزلة اللازم بالنسبة الى المفعول
الصريح المعين لا ينافى عدم التنزيل باعتبار المفعول بالواسطة فلا فساد فى المعنى على راييهما كما زعمه الفاضل المحشى ونظير
هذا ما ذكره هذا الفاضل فى قوله تم اقرا باسم ربك على ما سيجى وقد يقال الموضع كان يجمع الناس للسقى وتجرد عدم
اشتغالهما بالسقى واشتغال الناس به مع ذكر ضعف ابيهما كاف فى ايجاب الترحم وفيه ما فيه قوله وكان على المصنف
ان يذكر بل كان احسن ان يقول الخ حكم الشارح اولا بوجوب ذكر قصر الافراد ثم اضرب عنه على وجه الترقى مدعيا احسنية العبارة
الثانية اعنى لافادة الاختصاص لاشمالها على قصر التعيين ايضا وقصر الانشاآت فاجاب الشريف اولا عن دعوى وجوب ذكر

قص

قصر الافراد وثانيا عن دعوى احسنية ادراج قصر الانشاآت وهذا كلام جزل لا غبار عليه ثم الواقع فى اكثر النسخ لتدخل فيه
القصر بانواعها الثلثة وكان تانيث الضمير باعتبار تاويل القصر بالحقيقة القصرية والله اعلم بحقيقة الحال قوله لا يخلو
عن تكلف وهو ان يقال ان الانشاآت يستلزم نسبا خبرية فالخطاء فى اعتقاد المخاطب بالنسبة الى تلك اللوازم فتعين مثلا
ان المخاطب يعتقد ان المتكلم طالب لاكرام عمرو وامر به او لمجموع اكرام زيد وعمرو فيقول المتكلم زيدا اكرم لدفع خطاء المخاطب
قوله ومعلوم ان ليس القصر الا تاكيدا على تاكيد سيجى تفصيله فى مباحث القصر فى تحقيق المناسبة التى ابداها على بن عيسى الربعى
بين انما والقصر قوله فيقوى بازدياد التاكيد اعترض عليه بان ذكر الفعل فى مثل هذا لا يكون لمجرد التفسير للمحذوف دون
التاكيد والتقرير ولهذا يجوز الجمع بينهما والجواب ان المقدر الباقى اثره فى حكم الملفوظ فهناك تكرير ضمنى يفيد تاكيدا ولا
ينافيه امتناع اجتماع المفسر والمفسر صريحا قوله انه من باب زيدا رهبته بزيد انه من باب الاضمار على شريطة التفسير وفيه
بحث لما يقرر عندهم من ان ما لا يعمل فيما قبله لا يفسر عاملا فيه والفعل المشغول بالضمير ههنا لا يصح ناصبا للاسم السابق
على تقدير التسليط لامتناع توسط الفاء بين المفعول والفعل اللهم الا ان يحمل على انه مثله فى كون الاسم منصوبا بفعل مضمر
يدل عليه المذكور كما فى باب الاضمار والتفسير والجواب انه منقوض بمثل وربك فكبر وهو كثير فى الكلام من غير خلاف فى ان المنصوب
مفعول الفعل وسره ان الفاء بالحقيقة داخلة فى الاسم اى مهما يكن من شئ فربك كبر وانما زحلقت الى الفعل ليقع الاسم فى
موضع الشرط كما فى اما زيدا فاضرب كذا فى شرح الكشاف للشارح والاقرب ان يقال اما مقدرة والفاء فاء جوابها اذ قد
يقرر ان حذف اما مطرد اذا كان بعدها امر او نهى وان لاما خاصية جواز تقديم ما بعد فائها فليتفهم قوله وقد صرح
بان الفاء للعطف على المحذوف على تقدير كون الفاء للعطف لا يظهر كون واياى فارهبون اوكد فى افادة الاختصاص
من اياك نعبد وان جعل المفسر متعلقا بالضمير على وجه الاختصاص تعلق المفسر بالظاهر على ذلك الوجه كما ذكره الفاضل المحشى
لان العطف مقتضى للتغاير الشخصى والاختصاص فى شخص لا يقتضى قوة الاختصاص فى شخص آخر اللهم الا ان لا يعتبر خصوصية
الشخصين فى الاختصاص المؤكد قوله لان المعنى ان ارضى واسعة فان لم تخلصوا العبادة فيه بحث لم يذكره الشارح وهو انه
يلزم عطف الانشاء على الاخبار اذ قد صرح فى بحث تقييد الفعل بالشرط ان الجزاء ان كان انشاء فالجملة انشائية مع ان قوله
ارضى واسعة فى معنى الانشاء وهو هاجروا فيستقيم العطف بلا تكلف على انه قد سبق ان الشرط جوزه قوله واقيم مقامه بلزوم القيام
صور يدان قلت هذا مناف لما تقدم فى شرح ديباجة الكتاب من ان اما قامت مقام مهما يكن من شئ اذ قد علم من تقريره ههنا

Copyright © King Saud University